S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/677
6 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ من المدير العام للإدارة العامة للطاقة الذرية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باك جيل يون
السفير
الممثل الدائم

060694 060694 94-24082

المرفق

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة من المدير العام للإدارة العامة للطاقة الذرية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إنني أشعر ببالغ الأسف لتوصلك إلى "استنتاج متسرع" بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن من إعطاء أي تأكيدات بشأن حدوث أي تحريق للمواد النووية، مدعية بأن الإمكانية التقنية لقياس قضبان الوقود الأساسية في وقت لاحق ستضيع في محطة الطاقة النووية التجريبية التي تبلغ قدرتها خمسة ميغاواط.

لقد وافقنا، قبل بضعة أيام، على اقتراح نائب المدير العام للوكالة بشأن التشاور عن طريق تبادل الرسائل التلكسية فيما يتعلق بحملة التزود بالوقود، وطلبنا من الوكالة أن تزودنا برد علمي وتقني على الطريقة التي اقترحناها والتي تحافظ على الإمكانية التقنية لقياس قضبان الوقود في وقت لاحق.

ومع ذلك، فإنكم لم تردوا حتى الآن على اقتراحنا، وأحلتم إلى مجلس الأمن تقريرا غير معقول شوهت فيه الحقائق، ويتحدث عنا بشكل مسيء كأننا لم نرد حتى الآن على رسالة الوكالة (S/1994/656، المرفق).

وعلاوة على ذلك، فإن القضية التي لابد من اثارتها هنا تتمثل في أنكم قد تجاهلتم وضعنا الفريد القائم على تعليق انسحابنا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضعنا الفريد هذا. ولهذه الأسباب، وافقنا على التفتيش من أجل استمرارية المعلومات المتعلقة بالضمانات، وحتى الآن فإن الوكالة لم تجر عمليات التفتيش الروتينية والمخصصة بموجب اتفاق الضمانات فحسب، بل أيضا عمليات التفتيش من أجل استمرارية المعلومات المتعلقة بالضمانات.

وفي الوقت الراهن، تجري حملة التزود بالوقود أيضا بوجود مفتشي الوكالة وتحت اشراف الوكالة واحتوائها على أساس المبادئ المذكورة أعلاه. واعترف أيضا مفتشو الوكالة الموجودون أثناء عملية التزويد بالوقود، بأنه لا يوجد أي تحريق للمواد النووية من المفاعل. وفيما يتعلق بالتحقق من تاريخ العمليات الأساسية الذي ادعته الوكالة، فإن هذه المسألة سيتم حلها إذا ما أزيل وضعنا الفريد.

ونقوم حاليا بحملة التزويد بالوقود بطريقة تكفل إمكانية قياس قضبان الوقود في وقت لاحق، على افتراض أن وضعنا الفريد ستتم إزالته. وتجري عملية تصريف الوقود على أساس كل قناة على حدة وكل مجموعة قنوات على حدة بالتسلسل، وقد تم تصريف ٤٠ قضيبا من ٤ قنوات في انبوب واحد. وتحفظ كل عمليات التصريف الأساسية، بما في ذلك أعداد تصريف الأنابيب والقنوات وتسلسل القضبان في قناة ما وموقع الأنابيب في برك الوقود المستهلك، في سجلات المحاسبة والتشغيل من قبل المشغلين ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل يوم. ويبين ذلك أن عملية التزويد بالوقود تجري بطريقة تكفل إمكانية إعادة تشييد قنوات قضبان الوقود وتسلسل القضبان في القناة، عند الاقتضاء، وقد ثبتت ملاءمة طريقة الاحتفاظ بالإمكانية التقنية للقياس في وقت لاحق ليس نظريا فحسب، بل أيضا من الناحية التجريبية.

وهذه هي الطريقة المعقولة الوحيدة التي تناسب وضعنا الفريد. كما أن جميع الحقائق تشير إلى أن الوكالة يمكن أن تتحقق مما إذا كان قد تم تحريق المواد النووية من المفاعل في الماضي، في الوقت الذي يزال فيه وضعنا الفريد.

ومع ذلك، فقد ورد في تقاريركم إلى مجلس إدارة الوكالة ومجلس الأمن أن "أي قياس في المستقبل لذلك الوقود لن تكون له قيمة عملية لأنه يتم على أساس سجلات المشغلين التي لا يمكن التحقق منها وكذلك لأنه لا يمكن إعادة بناء الشكل العام لقضبان الوقود في القنيات الجوفية. وهذا يبين أنكم لستم مهتمين، فيما يبدو، بإيجاد حل عادل لقضيتنا النووية"، وفقا لرأيكم السياسي المتحيز المحدد سلفا.

وتبين تجاربنا العملية من عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة فيما مضى أنه كلما قبلنا عمليات تفتيش الوكالة بأقصى قدر من حسن النية والسخاء، كلما وضعت الوكالة عراقيل مصطنعة أمام الحل لقضيتنا، مما زجنا في حالة خطيرة، وذلك بفرض شرط غير معقول علينا في كل وقت.

وقد أوضحنا موقفنا بشكل جلي أثناء اجتماع المجلس في شباط/فبراير ١٩٩٣، ألا وهو أن أوجه التضارب يمكن توضيحها إذا ما قامت الوكالة بالتحقق من قضبان الوقود من الأساس أثناء حملة التزويد بالوقود. بيد أن أمانة الوكالة اعترضت في ذلك الوقت على اقتراحنا، مدعية أن أوجه التضارب لا يمكن حلها بهذه الطريقة، وحملت المجلس على اعتماد قرار يتعلق بالقيام بعملية تفتيش خاصة لموقعين عسكريين عاديين.

وبعد عملية التفتيش التي أجريت في آذار/مارس الماضي، أحالت أمانة الوكالة إلى مجلس الأمن مسألة "أنشطة التفتيش غير المكتملة"، مدعية أنها لا غنى عنها بالنسبة للوكالة لأخذ مسحات مجهرية من منطقة وحدات القياس المغلقة للبلوتونيوم وإعداد خرائط المسح الجيمي في المبنى ٣ في المختبر الكيميائي الإشعاعي للتحقق من عدم حدوث أي تحريق للمواد النووية، عند عودة فريق مفتشي الوكالة الذي أنجز أنشطة استمرارية المعلومات.

وعندما سمحنا للوكالة بالاضطلاع بـ "أنشطة التفتيش غير المكتملة" بصفة استثنائية، أبلغتنا الوكالة هذه المرة بأنها لا غنى عنها لقياس قضبان الوقود من الأساس، وهو أمر سبق أن رفضته الوكالة في الماضي.

ومن ناحية، قام فريق مفتشي الوكالة بإلغاء الاتفاق بشأن العينات الموجودة في المحفوظات لتوضيح أوجه التضارب أثناء عملية التفتيش السابقة، ومن ناحية أخرى، قال إنه لا غنى عنه لقيام الوكالة بإجراء "تفتيش استثنائي لموقعين عسكريين عاديين" للتحقق من عدم حدوث أي تحريق للمواد النووية.

ويبين ذلك أن أمانة الوكالة لا تزال تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثلة في جعل مواقعنا العسكرية العادية مكشوفة واحدة تلو الأخرى بحجة التفتيش.

إن التطور الجاري في حملة التزويد بالوقود يشبه حملة الضغط التي بدأتها الوكالة في عام ١٩٩٣ عندما اختلقت "أوجه تضارب" غير موجودة على أساس معلومات استخبارية مقدمة من طرف ثالث وفرضت علينا ما يطلق عليه "التفتيش الاستثنائي لموقعين عسكريين عاديين" استنادا إلى "أوجه التضارب".

إنني أعتقد أن هذه الأعمال غير المعقولة من جانب الوكالة أحداث لم يسبق لها مثيل في تاريخ الضمانات. وأود أن أذكركم بأنه لم يسعنا، لهذه الأسباب، إلا أن ننسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي.

وفي ضوء ما سبق، ليس أمامنا إلا أن نتشكك في إمكانية حل قضيتنا النووية عن طريق مزيد من المشاورات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد قامت أمانة الوكالة مؤخرا بوضع عراقيل أمام أنشطتنا النووية العادية المتعلقة بعملية التزويد بالوقود في بداية الحملة، وذلك في تجاهل متعمد لوجود فريق مفتشي الوكالة. وقامت، من ناحية أخرى، بوضع عقبة أخرى، حاليا، في سبيل ايجاد حل مريح لقضيتنا النووية عن طريق التوصل إلى استنتاج متسرع يفيد بأن الوكالة لم تتمكن من إعطاء أي تأكيدات بشأن عدم حدوث أي تحريق للمواد النووية، وكل ذلك سلوك غير مسؤول ومتسرع شوهت فيه الحقائق الموضوعية بشكل متعمد. وبناء على ذلك، فعلى أمانة الوكالة أن تتحمل المسؤولية كاملة عن جميع العواقب المترتبة على هذا الاستنتاج الخاطئ والسلوك غير المعقول.

وإذا أحالت أمانة الوكالة قضيتنا النووية إلى مجلس الأمن وواصلت اللجوء إلى الضغط فقط على أساس "الاستنتاج المتسرع" القائل بانقطاع إمكانية قياس قضبان الوقود في وقت لاحق، مع توسيع نطاق جورها وانحيازها، فإننا لن نشعر بعد ذلك بأننا خاضعين بالارتباط غير المعقول لأمانة الوكالة، كما لا يمكننا أن نستمر في العملية المقبلة لأنشطتنا النووية السلمية.

(توقيع) باك يونغ نام
المدير العام
الإدارة العامة للطاقة الذرية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
بيونغ يانغ

- - - - -